

اللجنة الأولمبية المصرية

قرار رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧

رئيس اللجنة الأولمبية المصرية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الرياضة الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ :

وعلى الميثاق الأولمبي :

وعلى لائحة النظام الأساسي للجنة الأولمبية المصرية :

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية الخاصة لاتحاد مصرى لكرة اليد

بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٧ لوضع النظام الأساسي للاتحاد :

وعلى قرار اللجنة المشكلة من اللجنة الأولمبية المصرية لاعتماد لوائح النظم الأساسية

للهيئات الرياضية :

قرر :

(المادة الأولى)

اعتماد لائحة النظام الأساسي لاتحاد مصرى لكرة اليد .

(المادة الثانية)

ينشر القرار واللائحة المرفقة بالواقع المصرية ، ويعمل بهما من اليوم التالي لتاريخ النشر .

صدر في ١٢/٩/٢٠١٧

رئيس اللجنة الأولمبية المصرية

مهندس / هشام حطب

لائحة النظام الأساسي

الاتحاد المصري لكرة اليد ٢٠١٧

المحتويات

رقم الصفحة	البيان	م
لائحة النظام الأساسي		
-	أولاً : الأحكام العامة	
-	ثانياً : الأعضاء	
-	ثالثاً : التنظيم :	
-	الجمعية العمومية	
-	مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي	
-	السكرتارية العامة والمدير التنفيذي	
-	هيئات التقاضي	
-	لجان الاتحاد	
-	فروع الاتحاد	
-	رابعاً : الشئون المالية	
-	خامساً : المسابقات المحلية	
-	سادساً : المباريات والمسابقات الدولية	
-	سابعاً : أحكام عامة	

أولاً - الأحكام العامة :

(المادة الأولى)

الاسم - الشكل القانوني :

الاتحاد المصري لكرة اليد تأسس سنة ١٩٥٧ ، وانضم للاتحاد الدولي لكرة اليد عام ١٩٦١ ، وهو اتحاد رياضي خاص تربوي وتنموي وله شخصية اعتبارية مستقلة تخضع لأحكام الميثاق الأولمبي الدولي وأحكام لائحة الاتحاد الدولي لكرة اليد بما لا يتعارض مع أحكام القوانين المصرية الأهلية .

الاتحاد عضو في كل من الاتحاد الدولي لكرة اليد (IHF) والاتحاد الأفريقي لكرة اليد (CAHB) والاتحاد دول البحر المتوسط (MHC) والاتحاد العربي لكرة اليد .

(المادة الثانية)

ألوان الاتحاد وشعاره :

ألوان شعار الاتحاد الرسمي هي : أحمر وأبيض وأسود .

شعار الاتحاد المعتمد والمхранن قانوناً حسب القانون المصري يرمز إلى لاعب كرة اليد .

(المادة الثالثة)

الأهداف :

إن أهداف الاتحاد المصري لكرة اليد هي كالتالي :

وضع السياسة العامة التي تحقق نشر اللعبة في جمهورية مصر العربية والارتقاء بمستواها، ويلتزم الاتحاد بالميثاق الأولمبي ولوائح ونظم الاتحاد الدولي لكرة اليد .

اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحريم تعاطي المنشطات وإصدار التعليمات المشددة بهذا الخصوص، وتوقيع الجزاء المنصوص عليه في القواعد الصادرة عن الاتحاد الدولي لكرة اليد في حالة المخالفة، وبراءة لوائح المنظمة الدولية لمكافحة المنشطات [WADA] والمنظمة المصرية لمكافحة المنشطات (NADO) .

إدارة شئون اللعبة من جميع النواحي الفنية والمالية والتنظيمية ووضع البرامج التي تشارك فيها الهيئات الرياضية الأعضاء والإشراف على تنفيذ هذه البرامج .
وضع الأسس والمبادئ لتنظيم شئون التدريب وكذلك الشروط والمواصفات التي يجب توافرها في المدربين الذين يتولون تنفيذ برامج التدريب سواء بالنسبة لفرق الأهلية أو فرق الهيئات الرياضية الأعضاء بالاشتراك مع اللجنة الأوليمبية المصرية ونقاية المهن الرياضية في جمهورية مصر العربية .

المحافظة على القواعد والمبادئ الدولية للعبة والنظم الخاصة بها وتنظيم الاحتراف في ضوء الالتزام بلوائح الانتقال بين الاتحادات بالاتحاد الدولي لكرة اليد واللوائح المنظمة للنشاط المحلي المعتمدة من قبل مجلس إدارة الاتحاد واللوائح المعتمدة من الجمعية العمومية للاتحاد المصري لكرة اليد .

تنظيم البطولات والمسابقات ووضع القواعد والمبادئ الخاصة بهذا التنظيم .
إعداد الفرق الأهلية التي تمثل جمهورية مصر العربية في الدورات والبطولات الأوليمبية العالمية والدولية والقارية والإقليمية .

تنظيم البحوث والدراسات المختلفة وعقد المؤتمرات لبحث أمور اللعبة ومشكلاتها وإعداد مراكز التدريب، ولا يجوز إنشاء مدارس للألعاب الرياضية الخاصة إلا بعد الحصول على ترخيص من مجلس إدارة الاتحاد، ولا يجوز لأى مدرب مزاولة التدريب الخاص إلا بعد الحصول على ترخيص من مجلس إدارة الاتحاد وإثبات عضوية نقابة المهن الرياضية وفقاً لأحكام قانونها رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ .

إذن للهيئات الأعضاء بمقابلة فرقها مع الفرق الأجنبية في المباريات التي تقام في الجمهورية أو خارجها، والإشراف على تنظيم هذه المباريات إذا أقيمت في جمهورية مصر العربية .

تنسيق الجهود بين مختلف الهيئات الأعضاء في الاتحاد وبصفة خاصة البرامج الخاصة بمقابلات الفرق الأجنبية سواء داخل الجمهورية أو خارجها .

إداء النصوص المشورة للهيئات الأعضاء والعمل على تسوية ما قد ينشأ بينها من خلاف وذلك في ضوء القانون ولوائح المعمول بها من قبل الاتحاد وفي حالة وجود تناقض تكون الأفضلية لقوانين ولوائح الاتحاد الدولي لكرة اليد .

تمثيل جمهورية مصر العربية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية الرياضية وتنظيم هذه المؤتمرات أو الاجتماعات بعد إخطار اللجنة الأوليمبية وإخطار الجهة الإدارية .

اعتماد تسجيل اللاعبين للهيئات أعضاء الاتحاد وتمثيلهم في مسابقاته، وذلك في حدود الأعداد المقررة في اللوائح والنظم الخاصة بالاتحاد المصري والاتحاد الدولي .

وضع اللوائح الخاصة بانتقالات اللاعبين بالأندية الرياضية المنضمة للاتحاد المصري لكرة اليد، مع مراعاة القواعد المعمول بها في اللوائح والنظم الخاصة بالاتحاد المصري والاتحاد الدولي لكرة اليد .

دعم التمثيل المصري في الاتحادات الدولية والقارية والإقليمية لكرة اليد بما يكفل التواجد المصري.

العمل على تنمية موارد الاتحاد .

يمتلك الاتحاد المصري لكرة اليد حقوق الانتفاع بأحداثه ومنتجاته (المسابقات، الجمعيات العمومية، الندوات، الوسائل التعليمية)، وبشكل خاص استخدام حقوق العلنية وتسيير الحقوق التليفزيونية وغيرها من الحقوق الإلكترونية والمسموعة والمطبوعة وغيرها من كافة الحقوق الأخرى المنبثقة عن هذه الحقوق، ويمكن للاتحاد المصري لكرة اليد تفويض هذه الحقوق لفرع وكالة التسويق بالاتحاد المصري لكرة اليد وغيرها من الحقوق الإلكترونية والمسموعة والمطبوعة .

إدارة شئونه باستقلالية وبدون تدخل من طرف ثالث. على وجه الخصوص يجب ضمان أن يتم انتخاب المندوبيين طبقاً لمبادئ ديمقراطية لأى دورة انتخابية. يجب توفير إجراءات شفافة لضمان الاستقلال الكامل للانتخابات .

الالتزام بقوانين الاتحاد الدولي لكرة اليد والميثاق الأوليمبي للجنة الأوليمبية الدولية في هذا السياق .

الالتزام الكامل بقوانين ولوائح وتوجيهات وقرارات الاتحاد الدولي لكرة اليد، ومركز التحكيم الرياضي باللجنة الأوليمبية المصرية، وكذلك قرارات محكمة تحكيم المنازعات الرياضية (CAS) .

الالتزام بقواعد اللعبة .

(المادة الرابعة)

اللغة الرسمية :

اللغة الرسمية هي اللغة العربية، أما الإنجليزية فهي اللغة الثانية وستعمل في المراسلات والعقود . كل الوثائق والعقود والرسائل الرسمية في مصر يجب أن تكون باللغة العربية، بينما يمكن كتابة الوثائق والرسائل من قبل الاتحاد إلى الجهات الأجنبية باللغة الإنجليزية أو الإنجليزية والعربية، وفي حالة الاختلاف بين النصين يُؤخذ بالنص الإنجليزية والاسم المختصر لاتحاد كرة اليد باللغة الإنجليزية سيكون (EHF) .

(المادة الخامسة)

الحياد وعدم التمييز :

الاتحاد المصري لكرة اليد محايد ولا يقوم بالتمييز بأى نوع من أنواع التمييز ضد أى بلد، أو شخص، أو مجموعة من الناس، بسبب الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو الدين، أو السياسة، ومن يخالف ذلك يتعرض للعقاب .

(المادة السادسة)**اللاعبون :**

شئون اللاعبين وانتقالاتهم وتعاقداتهم تنظم في لوائح الاتحاد إعمالاً لقواعد والتعليمات المعمول بها في الاتحاد الدولي لكرة اليد (IHF).

يُسجل اللاعبون بوجب قواعد ولوائح الاتحاد المصري لكرة اليد .

(المادة السابعة)**قواعد اللعبة:**

الاتحاد وكل أعضائه الممارسين للعبة كرة اليد عليهم الالتزام بقواعد اللعبة الصادرة من قبل الاتحاد الدولي لكرة اليد (IHF) التي يحددها ويعدها، وعليهم الالتزام أيضاً بأى قواعد فنية يضعها الاتحاد المصري لكرة اليد (EHF).

(المادة الثامنة)**عمل الأجهزة والمسؤولين:**

الأجهزة ومسئولي الاتحاد يجب أن يأخذوا في الاعتبار اللوائح والتعليمات والتوجيهات والقرارات ومجموعة المبادئ الأخلاقية للاتحاد الدولي لكرة اليد والاتحاد الأفريقي لكرة اليد والاتحاد المصري لكرة اليد واللجنة الأوليمبية الدولية واللجنة الأوليمبية المصرية .

ثانياً - الأعضاء :**(المادة التاسعة)****العضوية وحق التصويت :****العضوية العاملة :**

يتم تصنيف الأندية على حسب مشاركة فرقها في كافة المسابقات التي ينظمها

الاتحاد المصري لكرة اليد على النحو التالي :

مسابقة المحترفين رجال . ٢٠ نقطة - فريق المرتبط . ١٠ نقاط لكل فريق .

مسابقة الممتاز رجال . ٢٠ نقطة - فريق المرتبط . ١٠ نقاط لكل فريق .

مسابقة غير المرتبط - ١٠ نقاط لكل فريق .

مسابقة الدرجة الأولى رجال . ٢٠ نقطة .

مسابقة الدرجة الثانية رجال . ٢٠ نقطة .

مسابقة كأس مصر رجال . ١٠ نقاط (تُمنح فقط لفرق غير المشاركة في مسابقات المحترفين والدرجة الأولى والدرجة الثانية رجال) .

مسابقة عمومي سيدات . ١٠ نقاط (الدوري) .

مسابقة كأس السيدات . ١٠ نقاط (لفرق غير المشاركة في مسابقة عمومي سيدات) .

مسابقات الناشئين والناشئات ٥ نقاط لكل مسابقة في الدوري أو الكأس .

مسابقات كرة اليد المصغرة أولاد وبنات ٥ نقاط لكل مسابقة .

العضو الذي يحصل على (٣٠) نقطة فأكثر من مجموع نقاط مشاركته في المسابقات التي ينظمها الاتحاد المصري لكرة اليد يعتبر عضواً عاملاً يكون له حق الحضور والتصويت في الجمعية العمومية العادلة وغير العادلة .

العضوية المنتسبة :

أما العضو الذي لا يحصل على (٣٠) نقطة فيعتبر عضواً منتسباً لا يكون له حق حضور الجمعية العمومية العادلة وغير العادلة .

وتكون عملية التقييم والتصنيف للهيئات المشاركة في النشاط في نهاية كل موسم رياضي اعتباراً من أول يوليو من كل عام .

يعتمد تصنيف الهيئات بقرار من مجلس إدارة الاتحاد المصري لكرة اليد مع إحاطة اللجنة الأوليمبية المصرية، على أن يعلن الاتحاد نتيجة التصنيف في مكان واضح وظاهر بقرار الاتحاد ، ويحق لأى هيئة منضمة للاتحاد (عاملة أو منتسبة) التظلم خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلان التصنيف إلى مجلس إدارة الاتحاد وفي حالة عدم قبول القرار الصادر من مجلس إدارة الاتحاد يتم التظلم منه خلال ثلاثة أيام أمام اللجنة الأوليمبية المصرية .

(المادة العاشرة)

إجراءات قبول العضوية :

أولاً - ترسل الهيئة الرياضية الراغبة فى الانضمام لعضوية الاتحاد طلبها إلى المدير التنفيذى للاتحاد بخطاب مسجل مصحوبًا بعلم الوصول مرفقًا به المستندات الآتية :

بيان المقر الرئيسي للهيئة طالبة الانضمام موضحًا به :

العنوان / الرقم البريدى / التليفون / الفاكس / البريد الإلكترونى .

بيان بنشاط فرق الهيئة .

بيان بالملعب والتجهيزات الازمة التى تمتلكها أو تستأجرها والمستندات الدالة على ذلك لمارسة لعبة كرة اليد معتمداً من مديرية الشباب والرياضة المختصة .

بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة .

نسختان من لائحة النظام الأساسي للهيئة على أن تكون متوافقة مع لوائح الاتحاد المصرى والدولى والميثاق الأوليمبى مرفقاً به صورة من قرار شهراها .

نسختان من آخر تقرير سنوى لنشاط الهيئة وموازنتها المعتمدة .

موافقة وزارة الشباب والرياضة على انضمام مراكز الشباب .

ما يفيد سداد رسم الانضمام للاتحاد .

يعرض مجلس الإدارة الطلب على أول جمعية عمومية لقبول أو رفض الطلب ويمكن تقديم الطلب سرد الأسباب لمجلس الإدارة بخصوص طلبه .

العضو الجديد يكتسب حقوق وواجبات العضوية طبقاً لـ لائحة .

ثانياً - ترسل صورة من الطلب والمرفقات لفرع الاتحاد وارد بخطاب مسجل بعلم الوصول ويقدم فرع الاتحاد المختص تقريراً برأيه فى طلب الانضمام المقدم من الهيئة إلى مجلس إدارة الاتحاد خلال الثلاثين يوماً التالية لتقديم الطلب، وتخطر مديرية الشباب والرياضة المختصة بصورة من التقرير خلال نفس المدة، لإبداء الرأى الاستشاري وفي حالة عدم تقديم التقرير إلى مجلس إدارة الاتحاد خلال المدة المذكورة يقوم المجلس بنظر الطلب والبت فيه .

ثالثاً - على مجلس إدارة الاتحاد أن يبت في طلب الانضمام خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب والمستندات مستوفاة، وإلا اعتبر الطلب مقبولاً، ولمجلس إدارة الاتحاد حق رفض الطلب بقرار مسبب خلال المدة المشار إليها. في حالة الموافقة يقوم مجلس إدارة الاتحاد بنجح العضوية المؤقتة للهيئة مقدمة طلب الانضمام على أن يتم إخبار الجمعية العمومية التالية بانضمام العضو الجديد الذي يعتبر بعد إخبار الجمعية العمومية عضواً دائمًا ينطبق عليه ما جاء بالمادة (٩) من هذه اللائحة .

(المادة الحادية عشرة)

استقلالية الهيئات الأعضاء بالاتحاد :

يجب على كل هيئة عضو إدارة شئونها باستقلالية وبدون تدخل من طرف ثالث .
لن يتم الاعتراف بالهيئات التي لم يتم انتخابها من قبل جمعيتها العمومية فيما عدا الهيئات التي يصدر بتشكيل مجلس إدارتها قرار من الجهة القائمة على إدارة هذه الهيئة .
في هذا السياق يجب على الهيئات الأعضاء بالاتحاد المصري لكرة اليد الالتزام بقوانين ولوائح الاتحاد المصري لكرة اليد ولوائح وقوانين الاتحاد الدولي لكرة اليد والميثاق الأوليسي .

(المادة الثانية عشرة)

حقوق العضوية :

الأعضاء كما عرفا في المادة (٩) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد لهم الحقوق التالية :

وضع الاقتراحات للإدراج في جدول أعمال الجمعية العمومية .
أن يحافظ على بشئون الاتحاد من خلال الأجهزة الرسمية .
المشاركة في أي مسابقات تقع تحت إشراف الاتحاد .
التمتع بكل حقوق لائحة الاتحاد أو اللوائح المعترف بها من الاتحاد والتوجيهات والقرارات .

حضور الجمعية العمومية ومعرفة جدول أعمالها مسبقاً، والحصول على الدعوة لحضور الجمعية العمومية في الموعد المحدد، ومارسة حقوق التصويت المخولة كما جاء بال المادة (٩).

قبول عضوية الأعضاء، الذين تنطبق عليهم الشروط الواردة في تلك اللائحة وانتخاب الرئيس ونائب الرئيس وأمين الصندوق وأعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات.

(المادة الثالثة عشرة)

الهيئات أعضاء الاتحاد المصري لكرة اليد عليهم الالتزامات التالية :

الالتزام الكامل في جميع الأوقات بتشريعات ولوائح وتوجيهات وقرارات الاتحاد الدولي لكرة اليد والاتحاد المصري لكرة اليد وضمان احترامها .

ضمان انتخاب مجلس إدارة الهيئة العضو طبقاً لمبادئ ديمقراطية وتوفير إجراءات شفافة لضمان الاستقلال الكامل للانتخابات، وأن يتم الانتخاب بواسطة الجمعية العمومية للهيئة العضو ما عدا الهيئات التي يصدر بتشكيل مجلس إدارتها قرار من الجهة القائمة على إدارة هذه الهيئة .

الاشتراك في المسابقات والأنشطة الرياضية الأخرى التي ينظمها الاتحاد المصري لكرة اليد .

إخطار الاتحاد المصري لكرة اليد بأى تغيير يتعلق بمنظمته وتقديم قائمة بالذين لهم الحق في التوقيع نيابة عن الهيئة العضو .

الالتزام بقواعد اللعبة الموضوعة من قبل مجلس إدارة الاتحاد الدولي لكرة اليد وضمان احترامها من خلال الأحكام التنظيمية لذلك .

الالتزام بضرورة النص في أي عقد متعلق بنشاط كرة اليد على شرط فض المنازعات عن طريق اللجان المتخصصة بالاتحاد .

أى نزاع يتطلب تحكيمًا سواء للاتحاد أو لأحد أعضائه ويتعلق بقوانين وتعليمات وتجيئات وقرارات IHF يكون فقط من اختصاص الهيئات التالية وفقاً للنتيجة بأطراف النزاع والسلطة :

- (أ) هيئات الفصل بالاتحاد المصري لكرة اليد .
- (ب) مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري باللجنة الأولمبية المصرية .
- (ج) هيئات التحكيم بالاتحاد الأفريقي لكرة اليد .
- (د) هيئات التحكيم بالاتحاد الدولي لكرة اليد .
- (هـ) محكمة التحكيم المصرية (إن وجدت) .
- (و) محكمة تحكيم المنازعات الرياضية (CAS) .

أى نزاع يتطلب تحكيمًا داخليًا يتم اللجوء إلى اللجان المتخصصة بالاتحاد المصري لكرة اليد ومركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري، وفي حالة المنازعات الخارجية يتم العرض على محكمة التحكيم الدولية، ولا يجوز لكافحة أطراف لعبة كرة اليد اللجوء في المنازعات لهم للمحاكم العادلة، وفي حالة لجوء أيٌّ من أطراف لعبة كرة اليد للمحاكم العادلة بشأن إحدى المنازعات يتم إيقافه وعرض أمره على مجلس إدارة الاتحاد للنظر في توقيع العقوبة المناسبة عليه، ولا يجوز رفع الإيقاف إلا في حالة إثباته تنازله عن الدعوى التي أقامها أمام المحاكم العادلة وقبوله عرض نزاعه على الهيئات سالفة الذكر .

قطع كل العلاقات الخاصة برياضة كرة اليد مع الأعضاء الذين أوقفوا أو أسقطت عضويتهم .

عدم إقامة علاقات مع المسؤولين الذين تم قرار بإسقاط عضويتهم .

عدم المشاركة في أي منافسة غير تابعة للاتحاد المصري لكرة اليد أو مع الأعضاء الذين أوقفوا أو أسقطت عضويتهم أو أيٌّ كيان غير معترف به من قبل الاتحاد المصري لكرة اليد .

الالتزام بمبادئ الولاء والنزاهة والسلوك الرياضي الجيد كتعبير عن اللعب النظيف من خلال الأحكام التشريعية .

ضمان أن مسئولى الهيئات الأعضاء لا يتصرفون ضد مصالح الاتحاد المصرى لكرة اليد، وعدم التهديد لاستقرار المنافسات من خلال القيام بأعمال تعود بالضرر عليها .
الالتزام بحضور الجمعية العمومية فى اليوم والساعة المنصوص عليها فى الدعوة وإلا تعين عليه سداد الغرامات المقررة .

يدفع اشتراك العضوية فى بداية السنة المالية وقبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية العادية .

(المادة الرابعة عشرة)

الإيقاف :

يختص مجلس الإدارة بإيقاف أي هيئة عضو من أعضاء الاتحاد التى تخالف النظام الأساسي للاتحاد ولوائحه المعتمدة من الجمعية العمومية مؤقتاً على أن يرفع أمره لأقرب جمعية عمومية .

يسرى قرار الإيقاف بموافقة الجمعية العمومية (ثلثى) الأصوات الحاضرة وقت التصويت على القرار .

تفقد الهيئة العضو التى صدر قرار بإيقافها حقوق العضوية بالاتحاد وعلى الأعضاء الآخرين عدم الاتصال بها فى الأمور الرياضية .

فى حالة زوال سبب الإيقاف يمكن لمجلس إدارة الاتحاد رفع الإيقاف عن الهيئة العضو بشكل مؤقت إلى أن يتم العرض على الجمعية العمومية والحصول على الموافقة النهائية (ثلثى) الأصوات الحاضرة التى لها حق التصويت وقت اتخاذ القرار .

(المادة الخامسة عشرة)

الشطب :

الجمعية العمومية يمكنها شطب أي هيئة عضو فى الحالات التالية :

مخالفتها الجسيمة للوائح والقواعد أو قرارات الاتحاد الدولى IHF والاتحاد المصرى EHF .
تكرار مخالفتها للوائح والقواعد وقرارات IHF و EHF .

لا يصدر قرار الشطب إلا بعد إنذار الهيئة المخالفة بالمخالفات التي صدرت عنها وعدم إزالتها لهذه المخالفات خلال ٣٠ يوماً من تاريخ إخطارها بالمخالفات التي وقعت منها .
يسري قرار الشطب بموافقة الجمعية العمومية (بثلثي) الأصوات الحاضرة التي لها حق التصويت وقت اتخاذ القرار .

(المادة السادسة عشرة)

الانسحاب من عضوية الاتحاد :

في حالة انسحاب الهيئة العضو عليها أن تقدم طلب الانسحاب قبل ستة أشهر من انتهاء السنة المالية بخطاب مسجل بعلم الوصول يقدم إلى المدير التنفيذي للاتحاد .
يكون الانسحاب صحيحاً بعد أن يفى العضو بكل التزاماته المالية تجاه الاتحاد والهيئات الأعضاء الآخرين .

(المادة السابعة عشرة)

شئون الأندية :

الأندية أو أي كيان آخر مشهر طبقاً لقانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة المصري ويكون متعلقاً بنشاط كرة اليد بمصر يجب أن ينتمي ويتبع الاتحاد ويكون معترفًا بها من قبل الاتحاد ، ولائحة النظام الأساسي للاتحاد تحدد مجال السلطة والحقوق والواجبات لهذه الأندية والكيانات .

الأندية المنتسبة والكيانات الأخرى لكرة اليد في الجمهورية ستتخذ كل القرارات في جميع الأمور الخاصة بعضاويتهم بشكل مستقل عن أية جهة خارجية ، ويطبق هذا الالتزام بعض النظر عن الشكل التنظيمي لهم .

ثالثاً - التنظيم :

(المادة الثامنة عشرة)

أجهزة الاتحاد :

الجمعية العمومية (أعلى سلطة بالاتحاد) .

مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي .

السكرتارية العامة والمدير التنفيذي .

هيئات التقاضي .

لجان الاتحاد .

الفروع .

(المادة التاسعة عشرة)

الجمعية العمومية :

الجمعية العمومية للاتحاد هي أعلى سلطة للاتحاد المصري لكرة اليد، وتقع على عاتق مجلس إدارة الاتحاد والمكتب التنفيذي مسؤولية متابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

(المادة العشرون)

تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من :

مجلس إدارة الاتحاد ولا يكون لأعضائه حق التصويت .

مندوب واحد عن كل هيئة من الهيئات الأعضاء العاملين في الاتحاد المسدة لاشتراكاتها ومضت على عضويتها العاملة سنة واحدة على الأقل حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية .

(المادة الحادية والعشرون)

يشترط في المندوب الذي يمثل الهيئة عضو الاتحاد في الجمعية العمومية أن يكون رئيساً أو أحد أعضاء مجلس إدارتها بشرط ألا يكون مرشحاً لمجلس إدارة الاتحاد أو أحد أقارب المرشحين نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة، ويتم اختيار المندوب بقرار من مجلس إدارة الهيئة، على أن تصدر استمارة المندوب مختومة ومعتمدة من الاتحاد المصري لكرة اليد ومديرية الشباب والرياضة التابع لها الهيئة، وتسلم للاتحاد لتوزيعها على المندوبين بواقع عدد ٢ استمارة يتم استيفاؤهما وتسليمهما إلى الاتحاد قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية بـ ٤٨ ساعة على الأقل، على أن يقوم الاتحاد بإرسال النسخة الأخرى للجنة الأوليمبية المصرية، ولا يجوز للاتحاد استضافة مندوبي الهيئات أعضاء الجمعية العمومية على نفقته أو صرف أي مبالغ لهم كمصاروفات انتقال أو تكاليف إقامة أو إعاشه أو هدايا تحت أي نوع أو مسمى .

(المادة الثانية والعشرون)

تقوم الهيئة عضو الاتحاد بإرسال خطاب معتمد باسم مندوبيها في الجمعية العمومية إلى الاتحاد بالنموذج المعد لذلك موقعاً عليه من مدير الهيئة أو من يمثله ومحظوماً بخاتم الهيئة موضحاً به بيانات المندوب، وعلى مجلس إدارة الاتحاد أن يتحقق من توافر الشروط المقررة في المندوب، الواردة في هذا النظام، وإذا ثبت عدم توافر هذه الشروط وجب على الاتحاد أن يطلب من الهيئة العضو التي يمثلها ذلك المندوب إبداله بأخر توافر فيه الشروط، مع ضرورة إخطار الاتحاد كتابة باسمه، فإذا وصل اسم المندوب البديل ولم تتوافر فيه الشروط المقررة يمتنع على هذه الهيئة حضور اجتماع الجمعية العمومية، مع مراعاة ما جاء بالمادة (٢١).

(المادة الثالثة والعشرون)

إجراءات دعوة الجمعية العمومية :

أولاً - موعد انعقاد الجمعية العمومية :

تحجتمع الجمعية العمومية للاتحاد اجتماعاً عادياً مرة كل عام في اليوم الذي يحدده مجلس الإدارة ويتم توجيه الدعوة له خلال الأربعة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية .
وتوجه الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية (العادية كانت أو غير العادية، تضمنت بند انتخابات أم لم تتضمن) قبل موعد الانعقاد بـدة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد على خمسة وأربعين يوماً بخطاب بالبريد المسجل المصحوب بعلم الوصول وإحدى الوسائل المتاحة الأخرى، مثل: (البريد الإلكتروني - التسليم باليد - البريد السريع - الفاكس) أو بالنشر في إحدى الصحف اليومية مع الإعلان من خلال الموقع الإلكتروني للاتحاد، مبيناً به موعد الاجتماع ومكانه وفي جميع الأحوال ترسل المرفقات قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوماً على أن يحتسب من هذه المدة يوم التسليم ويوم الانعقاد .

وفي جميع الأحوال ترسل المرفقات الآتية قبل موعد انعقاد الاجتماع بخمسة عشر يوماً

على الأقل :

- (أ) جدول أعمال الاجتماع .
- (ب) تقارير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات وخطة العمل للعام الجديد .
- (ج) الميزانية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية معتمداً من مراقب الحسابات .
- (د) مشروع الموازنة لسنة المالية المقبلة .
- (ه) الاقتراحات المقدمة بشرط أن تقدم كتابة إلى المدير التنفيذي للاتحاد خلال الأسبوع الأول من تاريخ إعلان أسماء الهيئات التي لها حق حضور الجمعية العمومية وهي فقط التي لها حق تقديم أي اقتراحات خلال تلك الفترة .
- (و) بيان بأسماء الهيئات الأعضاء التي لها حق حضور الاجتماع .
- (ز) الموضوعات الأخرى الواردة بجدول الأعمال .

يتم إخطار اللجنة الأوليمبية المصرية في نفس وقت توجيه الدعوة بصورة من الدعوة وبنود جدول الأعمال والمرفقات بخطاب مسجل بعلم الوصول .

وللجنة الأوليمبية أن تندب عنها من يشرف على إعداد إجراءات الجمعية العمومية وتسير عملها، وكذا حضور الاجتماع مراقبة صحة إجراءات انعقادها، وللمندوب حق الاعتراض وإبداء الملاحظات وإثبات ذلك في المحضر .

ويمكن لكل من الجهة الإدارية واللجنة الأوليمبية المصرية والاتحاد الدولي حضور الاجتماع كمراقبين .

ثانياً - الجمعية العمومية العادية التي تتضمن عقد انتخابات:

تحجتمع الجمعية العمومية العادية التي يجري بها انتخابات، وذلك في سنة إقامة الدورة الأوليمبية الصيفية وخلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء الدورة وفقاً للاجراءات التالية :

- ١ - توجه الدعوة لحضور الاجتماع قبل موعد الانعقاد بحدة لا تقل عن ثلاثة عشر يوماً ولا تزيد على خمسة وأربعين يوماً .

- ٢ - تتضمن الدعوة تاريخ وموعد الاجتماع ومكانه وترسل بالبريد المسجل المصحوب بعلم الوصول .
- ٣ - تتضمن الدعوة التأكيد على الشروط الواجب توافرها في المرشح الموضحة بهذا النظام والمستندات الالزمة للترشح، وكذا الترشح لمراقب الحسابات .
- ٤ - يجب أن تتضمن الدعوة تاريخ وموعد فتح باب الترشح وغلقها على أن تكون فترة تلقي طلبات الترشح خلال (٧ أيام) من اليوم التالي لتاريخ توجيه الدعوة من توافر فيهم شروط الترشح الموضحة بهذا النظام مرفقاً به المستندات الالزمة للترشح .
- ٥ - بعد غلق باب الترشح يجتمع مجلس إدارة الاتحاد خلال أسبوع للتحقق من توافر الشروط الالزمة في المرشحين طبقاً لأحكام المادة (٤١) من هذه اللائحة وملحوظاته عليهم، ويتم إعلان ذلك بمقر الاتحاد في اليوم التالي مباشرةً ويعتبر هذا بثابة الإعلان المبدئي بأسماء المرشحين .
- ٦ - من أبديت بشأنه ملاحظات عليه التقدم بتظلمه من قرار استبعاده إلى مجلس إدارة الاتحاد خلال ٣ أيام ورده على الملاحظات مؤيدة بالمستندات خلال (٦) أيام من تاريخ إعلان القائمة المبدئية للمرشحين، ويقوم مجلس الإدارة برفع الأمر إلى لجنة التظلمات بمركز التسوية والتحكيم الرياضي باللجنة الأوليمبية المصرية في اليوم التالي مباشرةً وبحيث يكون رد اللجنة في مدة لا تزيد على ٦ أيام من تاريخ وصول التظلم إليها، وبعد قرارها النهائي واجب النفيذ، وفي حالة مخالفة الاتحاد لقرار اللجنة تقوم اللجنة الأوليمبية المصرية بتشكيل لجنة لإدارة الانتخابات في ضوء ما أسفت عنه قرارات لجنة التظلمات بها، ولا يعتد بأى إجراء من إجراءات الانتخابات السابقة على هذا القرار .
- ٧ - يقوم الاتحاد بالإعلان في مقره بأسماء المرشحين النهائية وذلك في اليوم الأول من الأسبوع التالي بعد رد لجنة التظلمات باللجنة الأوليمبية المصرية .

- ٨ - يتم إرسال المرفقات التالية للهيئات الأعضاء وكذلك للجنة الأوليمبية والجهة الإدارية قبل موعد انعقاد اجتماع الجمعية العمومية بـ(١٥ يوماً) على الأقل بخطاب مسجل مصحوباً بعلم الوصول :
- (أ) جدول أعمال الاجتماع .
 - (ب) تقارير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات وخطة العمل للعام الجديد .
 - (ج) الميزانية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية معتمداً من مراقب الحسابات .
 - (د) مشروع الموازنة للسنة المالية المقبلة .
 - (ه) الاقتراحات المقدمة بشرط أن تقدم كتابة إلى السكرتارية العامة للاتحاد في الموعد القانوني المحدد بهذا النظام وهو خلال (١٥ يوماً) من تاريخ توجيه الدعوة .
 - (و) صورة للقائمة النهائية بالمرشحين لمجلس الإدارة ومراقب الحسابات .
 - (ز) بيان بأسماء الهيئات الأعضاء التي لها حق حضور الاجتماع ولها حق التصويت .
 - (ح) الموضوعات الأخرى الواردة بجدول الأعمال .
- يمكن لكل من الجهة الإدارية واللجنة الأوليمبية المصرية والاتحاد الدولي حضور الاجتماع كمراقبين .

(المادة الرابعة والعشرون)

جدول أعمال الجمعية العمومية :

يتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية البنود التالية حسب الأحوال :

- ١ - افتتاح الجمعية العمومية .
- ٢ - كشف الحضور وتحديد عدد الأصوات .
- ٣ - انتخاب ثلاثة أعضاء بلجنة الانتخابات وفرز الأصوات يتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية ويتم تحديد رئيس للجنة الانتخابات من الأعضاء الثلاثة .
- ٤ - تحديد اكمال النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العمومية .

- ٥ - اعتماد محضر اجتماع الجمعية العمومية السابقة .
- ٦ - التقرير المالي ومراقب الحسابات .
- ٧ - انضمام الأعضاء الجدد .
- ٨ - تحديد مكافأة مراقب الحسابات والمدير التنفيذي للاتحاد .
- ٩ - مناقشة المقترنات المقدمة إلى الجمعية العمومية والتصويت لها .
- ١٠ - التصديق على برنامج أنشطة الاتحاد .
- ١١ - تحديد رسوم اشتراك العضوية واعتماد الميزانية لسنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية لسنة المالية المقبلة .
- ١٢ - تحديد زمان ومكان انعقاد الجمعية العمومية المقبلة .
- ١٣ - الانتخابات وتأكيد الترشيحات في الجمعية العمومية التي تتضمن عقد انتخابات :
 - انتخاب رئيس الاتحاد .
 - انتخاب نائب رئيس الاتحاد .
 - انتخاب أمين صندوق الاتحاد .
 - انتخاب المقدد المخصص للمرأة .
 - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو شغل المراكز الشاغرة .
 - انتخاب مراقب الحسابات .
- ١٤ - ختام الجمعية العمومية .

(المادة الخامسة والعشرون)

نصاب الجمعية العمومية :

يكون اجتماع الجمعية العمومية العادلة صحيحًا إذا حضرته الأغلبية المطلقة لأعضائها (٥٠٪ + ١)، فإذا لم يكتمل العدد يؤجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تعقد بعد ساعتين من الاجتماع الأول في اليوم نفسه .

ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً بحضور (٢٥٪) من عدد الأعضاء الذين لهم حق حضور الاجتماع، ما لم يكن هناك في جدول الأعمال بند باقتراح تعديل كل أو بعض بنود لائحة النظام الأساسي للاتحاد أو بند انتخابات أو إيقاف الهيئات الأعضاء فهنا يتطلب أن يكون النصاب (ثلثي) عدد الأعضاء، فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية ترسل الميزانية والحساب الختامي للجهاز المركزي للمحاسبات لفحصها وإبداء ملاحظاته ويتم تفويض مجلس الإدارة بجميع مهام الجمعية العمومية لحين عقد أول اجتماع جمعية عمومية عادية، مع إخطار اللجنة الأوليمبية المصرية وتكليف مجلس الإدارة في ممارسة سلطات الجمعية العمومية لحين عقد أول اجتماع فيما كان معروضاً من جدول الأعمال، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ .

(المادة السادسة والعشرون)

إجراءات التصويت والانتخابات :

تقوم الجمعية العمومية بانتخاب لجنة الانتخابات وفرز الأصوات والتي تتشكل من ثلاثة أعضاء (رئيس وعضوين) على الأقل بقرار من الجمعية العمومية، ويشرط في عضو اللجنة ألا يكون مرشحاً لمجلس إدارة الاتحاد أو أحد أقارب المرشحين نسبياً أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة.

تقوم اللجنة بمراجعة كشف الحضور لجميع الهيئات الأعضاء المنتسبين للاتحاد المصري لكرة اليد وتأكد عدد الحضور في بداية الجمعية العمومية وتحديد عدد الأصوات الحاضرة التي لها حق التصويت بشرط قيامهم جميعاً بالوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الاتحاد المصري لكرة اليد، وبناءً عليه يتم تحديد ما يلى :

عدد الأصوات :

يكون التصويت في الجمعيات العمومية حضورياً، ولا يجوز لمندوب الهيئة أن ينوب غيره في حضور الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها بالوكالة .

يتعين على مندوب كل هيئة من أعضاء الجمعية العمومية أن يختار العدد المطلوب انتخابه من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة .

يتم اختيار العدد المطلوب انتخابه من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لكل منصب على حدة، ويكون البطلان جزئياً في الجزء الواقع به البطلان مع الاستمرار في فرز البطاقة . كل بطاقة انتخاب غير مستوفاة أو بها كشط أو تغيير في البيانات أو الأسماء أو تحمل أي علامة أو إشارة تدل على شخصية الهيئة عضواً الاتحاد تعتبر باطلة .

بالنسبة للقرارات الخاصة بانتخاب مجلس الإدارة يفوز المرشح الحاصل على أعلى الأصوات، فإذا تساوى اثنان أو أكثر في عدد الأصوات تجرى الانتخابات بينهم في ذات الجلسة بالتصويت السري المباشر بمعرفة مندوبي الهيئات أعضاء الجمعية العمومية، وإذا كان عدد المرشحين مساوياً للعدد المطلوب انتخابه يعتبرون فائزين بالتزكية دون إجراء انتخابات، وفي حالة التساوى مرة أخرى يتم إجراء قرعة بمعرفة رئيس لجنة الانتخابات لتحديد المرشح الفائز .

وفي جميع الأحوال يتم إرسال صورة من المحضر إلى اللجنة الأوليمبية المصرية خلال ٢٤ ساعة من انتهاء الجمعية العمومية لاعتماد وإعلان النتيجة النهائية .

(المادة السابعة والعشرون)

تكون قرارات الجمعية العمومية صحيحة بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين (٥٠ بالمائة +) لأصوات الحاضرين الذين لهم حق التصويت وقت اتخاذ القرار، إلا إذا كان الأمر المعروض يتطلبأغلبية خاصة طبقاً لهذه اللائحة وإذا تساوت الأصوات يعتبر ذلك رفضاً للموضوع المعروض على الجمعية العمومية، وإذا لم تتوافق الجمعية العمومية على اعتماد الميزانية والحساب الختامي يتم إحالة الميزانية للجهاز المركزي للمحاسبات لاتخاذ ما يراه بشأنها مع تكليف مجلس الإدارة في ممارسة سلطات الجمعية العمومية فيما كان موضعاً من جدول أعمال .

(المادة الثامنة والعشرون)

لا يجوز للجمعية العمومية أن تنظر في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال .

(المادة التاسعة والعشرون)

إذا حالت ظروف قهريّة طارئة دون اجتماع الجمعية العمومية في الموعد المحدد لانعقادها، وجب على مجلس الإدارة تحديد موعد بديل خلال ٣٠ يوماً وإخطار الهيئات الأعضاء والجهة الإدارية المختصة واللجنة الأوليمبية بالموعد الجديد بخطاب مسجل مصحوحاً بعلم الوصول قبل موعد الانعقاد بـ١٥ يوماً، ولا يجوز بأى حال إجراء أي تعديل في جدول أعمال الجمعية العمومية أو أسماء المرشحين لمجلس الإدارة باستثناء في حالة الوفاة .

(المادة الثلاثون)

إذا اجتمعت الجمعية العمومية فعلاً وحالت أسباب دون الانتهاء من جدول الأعمال، اعتبر الاجتماع مستمراً وتؤجل الجلسة إلى موعد آخر تحدده الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة، مع الالتزام بالإجراءات الواردة في المادة السابقة، وتعتبر القرارات التي اتخذت قبل التأجيل صحيحة ونافذة .

(المادة الحادية والثلاثون)

لا يؤثر في صحة القرارات التي تصدر من الجمعية العمومية نقص عدد الأعضاء الحاضرين عن العدد الذي بدأ به الاجتماع ما لم يقل عدد الحاضرين وقت التصويت عن (٥٪) من عدد الأعضاء الذين بدأ بهم الاجتماع حسب كشف الحضور ويجب الوصول في كل قرار للنصاب (٥٠٪ بالمائة +١) مع مراعاة أحكام المواد التي تشرط أغلبية خاصة في هذا النظام .

(المادة الثانية والثلاثون)

لا يجوز لعضو الجمعية العمومية حضور اجتماع الجمعية العمومية في موضوع محدد أو الاشتراك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض إبرام اتفاق معه أو نزاع بينه وبين الاتحاد، وكذلك كلما كانت له مصلحة شخصية تتعلق بالموضوع المعروض .

(المادة الثالثة والثلاثون)

يجوز دعوة الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية بناءً على طلب مسبب من مجلس الإدارة أو (ثلثي) عدد الأعضاء الذين لهم حق حضورها، ويقوم مجلس الإدارة بالدعوة خلال ١٥ يوماً من تاريخ تقديم الطلب وتتبع ذات الإجراءات التي تتبع في شأن الجمعية العمومية العادية التي لا تتضمن بند الانتخاب.

وفي حالة عدم اتخاذ إجراءات الدعوة تتولى اللجنة الأولمبية اتخاذ إجراءات الدعوة على نفقة الاتحاد.

(المادة الرابعة والثلاثون)

الجمعية العمومية غير العادية :

تحتخص الجمعية العمومية غير العادية وحدتها بما يلى :

إسقاط العضوية عن كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة بموافقة (ثلثي) أعضاء الجمعية العمومية الحاضرين الذين لهم حق التصويت وقت اتخاذ القرار، وفي حالة إسقاط العضوية عن كل أعضاء مجلس الإدارة يتم انتخاب لجنة مؤقتة في ذات الجلسة وفقاً لما جاء بالمادة (٤٨) من هذا النظام، أما في حالة إسقاط العضوية عن عضو أو بعض أعضاء مجلس الإدارة في يتم شغل المكان الشاغر بالانتخاب في أقرب جمعية عمومية تالية وذلك للمرة المتبقية لمجلس الإدارة السابق.

إبطال قرار أو أكثر من قرارات مجلس الإدارة بموافقة (ثلثي) أعضاء الجمعية العمومية الحاضرين الذين لهم حق التصويت وقت اتخاذ القرار.

اقتراح حل مجلس إدارة الاتحاد وذلك بموافقة (ثلثي) عدد أعضاء الجمعية العمومية الحاضرين الذين لهم حق التصويت وقت اتخاذ القرار، ويطبق ما جاء بالمادة (٤٨) من هذا النظام.

الموضوعات الأخرى ذات الطبيعة الهامة العاجلة الواردة في جدول الأعمال.

لا يجوز تعديل جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية، كما لا يجوز إعادة مناقشة أية إجراءات أو قرارات اتخذت من قبل في جمعية عمومية غير عادية إلا بعد مرور سنة ميلادية على الأقل .

الجمعية العمومية غير العادية يجب أن تتعامل مع المسائل الطارئة .

(المادة الخامسة والثلاثون)

مع عدم الإخلال بما جاء في هذا النظام من أحكام خاصة للجمعية العمومية غير العادية يتبع في شأنها ذات الإجراءات التي تتبع في شأن الجمعية العمومية العادية التي لا تتضمن بند انتخابات .

(المادة السادسة والثلاثون)

يرأس الجمعية العمومية للاتحاد رئيس الاتحاد، وفي حالة غيابه أو توافر مانع لديه أو خلو منصبه يرأسها نائب الرئيس وفي حالة غيابهما يرأسها أمين الصندوق وفي حالة غيابهم يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء سنًا ، ويقوم المدير التنفيذي للاتحاد بأعمال السكرتارية العامة، وفي حالة غيابه يختار مجلس الإدارة من يقوم بهذا العمل .

(المادة السابعة والثلاثون)

يجب إبلاغ اللجنة الأولمبية المصرية بصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع على الأكثر ويجب أن يكون أصل المحضر موقعاً عليه من رئيس الاجتماع والمدير التنفيذي وفي حالة غياب المدير التنفيذي يتم اختيار أكبر الأعضاء سنًا من الجمعية العمومية ليحل محل المدير التنفيذي، إضافة إلى رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات والفرز في حالة وجود بند انتخاب، وفي هذه الحالة يتم إرسال محضر الجمعية العمومية خلال ٢٤ ساعة من انتهاء الجمعية إلى اللجنة الأولمبية المصرية لاعتماده وإعلان النتيجة النهائية .

(المادة الثامنة والثلاثون)**تاريخ تنفيذ القرارات :**

جميع القرارات المصدق عليها من قبل الجمعية العمومية ستدخل حيز التنفيذ للأعضاء فوراً ما لم تقرر الجمعية العمومية تاريخاً آخر ليكون القرار سارى المفعول .

(المادة التاسعة والثلاثون)

يتعين على الهيئات الأعضاء العاملين عدم التخلف عن حضور الجمعية العمومية للاتحاد، وتلتزم الهيئة المخالفة بدفع مبلغ وقدره ألف جنيه فقط لا غير .

(المادة الأربعون)**مجلس الإدارة :**

مجلس الإدارة يمثل الجمعية العمومية للاتحاد (السلطة التشريعية للاتحاد المصري لكرة اليد) .

يتكون مجلس الإدارة من رئيس ونائب الرئيس وأمين صندوق وستة أعضاء بالانتخاب من بينهم امرأة على الأقل .

العضو المنتخب بالاتحاد الدولى أو القارى يعتبر عضواً بالاتحاد المصرى بشكل تلقائى .
لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يكون فى ذات الوقت رئيساً أو عضواً فى أي لجنة من لجان الاتحاد فيما عدا اللجنة الفنية .

لا يسمح لأعضاء المجلس المشاركة فى مباريات الاتحاد أو تحكيم هذه المباريات، كما لا يجوز لهم الجمع بين عضوية مجلس الإدارة وعضوية مجلس إدارة أي اتحاد رياضى آخر أو أي اتحاد نوعى أو أي هيئة شبابية أو رياضية أخرى بجمهورية مصر العربية (عما للجنة الأوليمبية) أو العمل بوزارة الشباب والرياضة، كما لا يجوز لهم إدارة شئون اللعبة فى الهيئات أعضاء الاتحاد أو العمل بأجر أو بدون أجر فى أي هيئة رياضية بمصر، ويعتبر العضو مستقلاً تلقائياً من مجلس الإدارة بمجرد توافر حالة من حالات الجمع المشار إليها، وكذلك لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة تقاضى أي مرتب أو مكافأة أو بدل انتقال ثابت من أي نوع عن الأعمال المعهودة إليهم فيما عدا شهادات التكريم والدروع والميداليات التذكارية، وعلى أعضاء مجلس الإدارة تسليم أي هدايا ذات قيمة مالية قمنج إليهم بصفتهم إلى السكرتارية العامة بالاتحاد خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تسلمهن لها وتعتبر من الأموال العامة المملوكة للاتحاد .

وباستثناء ما يصرف للاعبين وأعضاء الفرق الرياضية والأجهزة الفنية والإدارية بالمنتخبات الوطنية من مبالغ عن طريق أنديتهم أو الجهة الإدارية المختصة أو اللجنة الأوليمبية أو الاتحاد الدولي، لا يجوز لهم تقاضي أي مبالغ أو هدايا ذات قيمة مالية من الغير على سبيل التكريم أو الرعاية بمناسبة الفوز بأى بطولة إلا بعد موافقة مجلس الإدارة .

(المادة الحادية والأربعون)

شروط الترشح لمجلس الإدارة :

يتقدم المرشح بطلب باسم المدير التنفيذي للاتحاد مرفقاً به استماره بيانات مستوفاة يتم توفيرها عن طريق الاتحاد وسلم الطلب والاستماره والمستندات المؤيدة لتوافر شروط الترشح مع تسديد رسم قدره ١٥٠٠ جنيه إلى السكرتارية العامة للاتحاد بإيصال استلام .

ويجب أن تتوافر في المرشح الشروط التالية :

- ١ - أن يكون مصرى الجنسية متعمقاً بحقوقه المدنية والسياسية كاملة .
- ٢ - أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو غير مطلوب لأدائها نهائياً طبقاً للقانون، على أن يعفى المرشح الذى تجاوز عمره السن القانونية لل التجنيد من تقديم شهادة أداء الخدمة العسكرية الإلزامية أو الإعفاء منها اكتفاءً بإقرار يحرره بتوافر ذلك الشرط فيه .
- ٣ - ألا يقل عمره عن (٣٠) سنة وقت تقديم طلب الترشح .
- ٤ - أن يكون حسن السمعة، محمود السيرة، وألا يكون قد صدرت ضده أى أحكام نهائية بالإدانة فى جناية أو فى جنحة فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- ٥ - أن يكون حاصلاً على مؤهل عالٍ على الأقل .
- ٦ - ألا يكون قد تم وقفه أو شطبته بقرار من الجمعية العمومية أو مجلس إدارة أي اتحاد دولي أو فصيله أو إسقاط عضويته لأسباب لا تتعلق بسداد الالتزامات المالية من إحدى الهيئات الرياضية أو الشبابية أو أى هيئة اجتماعية أخرى ما لم يمض على ذلك أربع سنوات .

- ٧ - ألا يكون قد سبق فصله من العمل لأسباب مخلة بالشرف .
- ٨ - ألا يكون قد أسقطت عضويته طبقاً لأحكام هذا النظام أو استقال من مجلس الإدارة بعد ثبوت المخالفات قبل عرض أمره على الجمعية العمومية غير العادلة .
- ٩ - عدم الترشح لأكثر من منصب .
- ١٠ - بالنسبة للمرشحين لمنصب أمين الصندوق يشترط أن يكون المرشح حاصلاً على بكالوريوس تجارة أو ما يعادله .
- ١١ - ألا يكون قد سبق انتخابه في مجلس إدارة الاتحاد أو أي اتحاد رياضي مصرى آخر أو اللجنة الأوليمبية المصرية لدورتين متتاليتين ما لم تنقض دورة انتخابية واحدة على الأقل (أربع سنوات) لا يخل باعتبار الدورة كاملة حل مجلس الإدارة أو انتهاء العضوية طبقاً للمادة (٤٥) أو إسقاط أو ايقاف العضوية خلال الدورتين المتتاليتين لأى فترة كانت ولأى سبب من الأسباب، وتعتبر الجمعية العمومية التي تتضمن بند انتخابات وحتى انعقاد الجمعية العمومية التالية لها دورة كاملة إذا كانت هذه المدة تتجاوز السنة الميلادية .
- ١٢ - إذا كان المرشح من أعضاء الهيئات القضائية أو ضباط الشرطة أو ضباط القوات المسلحة عليه أن يقدم قبل غلق باب الترشح ما يفيد موافقة جهة عمله الأصلية على الترشح .
- ١٣ - يجب أيضاً أن يتوافر في المرشح أحد الشروط التالية على الأقل :
 - (أ) أن يكون قد شارك كلاعب في مستوى تنافسي للنشاط المحلي للاتحاد لا يقل عن مستوى الشباب مدة لا تقل عن (٣) مواسم رياضية ومسجلًا بالاتحاد ومضت سنتين على الأقل على اعتزاله اللعب .
 - (ب) أو يكون قد شارك كحكم مسجل بالاتحاد درجة أولى على الأقل ومضت سنة على الأقل على اعتزاله التحكيم المحلي قبل ترشحه بوجوب خطاب موقع من الحكم يقدمه للاتحاد يطلب فيه رفع اسمه من سجل الحكام بالاتحاد المصري لكرة اليد ويعتمد هذا الطلب من مجلس إدارة الاتحاد .

(ج) أو يكون مدرباً مسجلاً بالاتحاد المصري ومارس التدريب مدة لا تقل عن (١٠) سنوات ومضت سنة على الأقل على اعتزاله التدريب قبل ترشحه بوجب خطاب موقع من المدرب يقدمه للاتحاد يطلب فيه رفع اسمه من سجل المدربين بالاتحاد المصري لكرة اليد ويعتمد هذا الطلب من مجلس إدارة الاتحاد.

(د) أو يكون عضواً سابقاً في مجلس إدارة الاتحاد، مع تطبيق ما جاء بالبند (١١) الخاص بشروط الترشح لمجلس الإدارة أو فروعه أو مجلس إدارة إحدى الهيئات الأعضاء الذين لهم حق التصويت ومضت على عضويته دورة كاملة على الأقل أو عضواً في لجان فروع الاتحاد دورة واحدة.

١٤ - للمدير التنفيذي للاتحاد لا يحق له ترشيح نفسه إلا بعد مرور سنة على الأقل من تركه لمنصبه بالاتحاد .

(المادة الثانية والأربعون)

مدة مجلس الإدارة :

دورة مجلس الإدارة أربع سنوات من تاريخ الانتخاب، على أن يجرى انتخاب مجلس الإدارة في أول جمعية عمومية عقب كل دورة أوليمبية صيفية وذلك خلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء الدورة وفقاً للمادة (٢٣) من هذا النظام .

إذا خلا منصب الرئيس أو منصب نائب الرئيس أو منصب أمين الصندوق تنتخب الجمعية العمومية في أول اجتماع لها رئيساً جديداً أو نائباً للرئيس أو أميناً للصندوق للمدة المتبقية لمجلس الإدارة، وإذا خلا مكان أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة يتم انتخاب المكان الخالي في أول جمعية عمومية للمدة المتبقية لمجلس الإدارة، مع اتباع الإجراءات الواجب اتخاذها بالمادة (٥٣) .

في حالة خلو منصب الرئيس أو منصب نائب الرئيس أو منصب أمين الصندوق يشترط للمرشح للمنصب من أعضاء مجلس الإدارة أن يستقيل من منصبه قبل ترشحه لهذا المنصب .

(المادة الثالثة والأربعون)

لمجلس إدارة الاتحاد وقف نشاط عضو مجلس إدارة الاتحاد بشكل مؤقت في أيٌ من الحالات الآتية :

الذى ثبت مخالفته للقانون الرياضى وقوانين ولوائح الاتحاد المصرى لكرة اليد والاتحاد الأفريقي لكرة اليد والاتحاد الدولى لكرة اليد حتى عرض الأمر على الجمعية العمومية غير العادلة لاتخاذ قرار بشأنه .

الذى يتوافر بشأنه حالة من حالات الإسقاط الواردة بال المادة (٤٧) من هذا النظام حين عرض أمره على الجمعية العمومية غير العادلة .

يتربى على قرار وقف نشاط عضو مجلس الإدارة وقف ممارسة جميع صلاحياته المقررة قانوناً في هذا النظام .

(المادة الرابعة والأربعون)

يتعين أن يصدر قرار الإيقاف لعضو مجلس الإدارة بالأغلبية المطلقة لمجلس إدارة الاتحاد وإذا تساوت الأصوات ترجع الكفة التي منها رئيس المجلس، ولا يعتبر هذا القرار نهائياً إلا بعد موافقة الجمعية العمومية بأغلبية (ثلثي) أعضائها الذين لهم حق التصويت وقت اتخاذ القرار ويتم إبلاغ كل من الجهة الإدارية المختصة وللجنة الأوليمبية بقرار الجمعية العمومية .

(المادة الخامسة والأربعون)

تنتهي العضوية عن أعضاء مجلس إدارة الاتحاد في الحالات الآتية :
الوفاة .

الاستقالة وتعتبر مقبولة تلقائياً بمضي أسبوع على تقديمها رسمياً للاتحاد باستثناء في حالة الاستقالة المعلقة على شرط أو قيام العضو بسحب استقالته وعلى المدير التنفيذي عرض ما يفيد الوفاة أو الاستقالة على مجلس الإدارة لإثبات ذلك بحضور الجلسة .

(المادة السادسة والأربعون)

تنزول العضوية عن أعضاء مجلس الإدارة في الحالات الآتية :

إذا تخلف عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة دون عذر مقبول من مجلس الإدارة ثلاثة جلسات متتالية أو تخلف عن الحضور ست جلسات متفرقة خلال العام الواحد من مدة مجلس الإدارة بدون عذر مقبول ، وفي تطبيق أحكام هذا البند تعتبر الاجتماعات التي تتم خلال الشهر بثابة اجتماع واحد والعام الواحد هو العام الميلادي وليس العام المالي .

إذا صدر ضده أي أحكام نهائية بالإدانة في جنحة أو في جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة مالم يكن قد رد إليه اعتباره .

إذا صدر ضده حكم تأديبي نهائى بات لأسباب مخلة بالشرف والكرامة .

إذا فقد أي شرط من شروط الترشح المنصوص عليها في المادة (٤١) من هذا النظام، وفي جميع هذه الحالات يجب على مجلس الإدارة إصدار قرار بزوال العضوية في أول اجتماع له عقب تحقق السبب الموجب لذلك .

(المادة السابعة والأربعون)

تسقط العضوية عن أعضاء مجلس إدارة الاتحاد :

إذا ارتكب العضو أفعالاً من شأنها الإخلال بالأمن أو اتباع سلوك يسيء لمجلس إدارة الاتحاد المصري لكرة اليد أو الآداب العامة أو تعطيل سير المباريات أو الأنشطة الرياضية أو تعمده تعطيل سير العمل بالاتحاد أو باجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه المختلفة أو بإحدى الهيئات الرياضية أو ارتكابه لمخالفة مالية أو إدارية جسيمة ومخالفته لنظام الاتحاد ولوائحه .

وتكون إجراءات النظر في الإسقاط بناء على طلب أيٌ من :

ثلثى أعضاء مجلس الإدارة .

أو (٢٥٪) من عدد أعضاء الجمعية العمومية الذين لهم حق التصويت .

وفي جميع هذه الحالات يتم الإسقاط بموافقة (ثلثى) أعضاء الجمعية العمومية الذين لهم حق التصويت .

(المادة الثامنة والأربعون)

حل مجلس إدارة الاتحاد :

يتم حل مجلس إدارة الاتحاد المصري لكرة اليد في إحدى هاتين الحالتين :

يتم الحل بموافقة (ثلاثي) عدد أعضاء الجمعية العمومية غير العادلة الذين لهم حق التصويت وقت اتخاذ القرار .

إذا ثبت بعد إجراءات التحقيقات الالزمة بواسطة الجهاز المركزي للمحاسبات حدوث مخالفات مالية جسيمة أدت إلى إهدار المال العام .

إذا حل مجلس إدارة الاتحاد يتم انتخاب لجنة مؤقتة في ذات الجلسة بواسطة الجمعية العمومية غير العادلة تتولى تسيير الأمور لمدة ثلاثة أشهر فقط تدعى خلالها لعقد جمعية عمومية لانتخاب مجلس إدارة جديد وذلك للمرة المتبقية لمجلس الإدارة السابق .

تتكون اللجنة المؤقتة المنتخبة من قبل الجمعية العمومية غير العادلة من خمسة أشخاص (رئيس ونائب رئيس وأمين صندوق وعضوين) يتم انتخابهم من بين المرشحين من الهيئات وأعضاء الجمعية العمومية العاملين الذين لهم حق التصويت في ذات الجلسة التي حل فيها مجلس الإدارة السابق .

(المادة التاسعة والأربعون)

اجتماع مجلس الإدارة :

يجتمع مجلس الإدارة اجتماعاً عادياً مرة كل شهر على الأقل، وتوجه الدعوة لحضور الاجتماع من المدير التنفيذي للاتحاد، عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة قبل موعد الاجتماع بأسبوع على الأقل، ويبيّن بالدعوة موعد الاجتماع ويرفق بها جدول أعمال الجلسة والمذكرات الخاصة بها، وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يرجع الجانب الذي منه الرئيس، ويحضر اجتماعات المجلس المدير التنفيذي للاتحاد ونائبه دون أن يكون لهما حق التصويت، ويتم إبلاغ الجهة الإدارية المختصة واللجنة الأوليمبية المصرية بصورة من محضر اجتماع مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع على الأكثر، ويجب أن يكون أصل المحضر موقعاً من الرئيس والمدير التنفيذي للاتحاد .

(المادة الخمسون)

اختصاصات مجلس الإدارة :

يباشر مجلس الإدارة الاختصاصات الآتية :

إدارة شئون الاتحاد من النواحي الفنية والمالية والإدارية والعمل على نشر اللعبة في إطار السياسة العامة للدولة .

تنظيم مسابقات ومسابقات الاتحاد وفقاً للبرامج والأسس والقواعد التي يعدها لهذا الغرض .

الإشراف على المباريات التي تقيمها الهيئات الأعضاء سواء أكانت محلية أو مع فرق أجنبية .

إعطاء الإذن للهيئات الأعضاء لمقابلة فرقها مع فرق أجنبية سواء في الداخل أو الخارج وإخطار اللجنة الأوليمبية والجهة الإدارية المختصة .

تنظيم جميع شئون الهواية والاحتراف بما يتفق مع اللوائح المعمول بها التي يضعها الاتحاد الدولي لكرة اليد .

النظر في طلبات الانضمام المقدمة من الهيئات طبقاً للأحكام الواردة في هذا النظام .

تنسيق الجهود بين مختلف الأطراف المعنية بكرة اليد، ووضع الأسس الكفيلة لتعاون هذه الهيئات لأداء رسالة الاتحاد والعمل على نشر اللعبة والنهوض بها .

اختيار رؤساء البعثات في الخارج .

الفصل في الشكاوى التي تقدم إليه طبقاً لأحكام اللائحة التي يضعها لهذا الغرض .

تقديم النصيحة والمشورة لأعضاء الاتحاد وتسويه ما قد ينشأ بينهم من خلاف أو نزاع .
الموافقة على العقود والاتفاقيات الخاصة بالاتحاد .

وضع اللوائح والقواعد المنظمة للعمل بالاتحاد فنياً ومالياً وإدارياً .

وضع الأسس والقواعد المنظمة لانتقال واستقدام والاستغناء عن اللاعبين من وإلى أندية رياضية داخل وخارج جمهورية مصر العربية بهراعة لوائح الانتقال بين الاتحادات الأعضاء بالاتحاد الدولي لكرة اليد .

التحقق من توافر الشروط المقررة في المرشحين لعضوية مجلس الإدارة .

تحديد المصادر التي يقوم الاتحاد بفتح حساباته بها .

إعداد مشروع موازنة الاتحاد السنوية .

دعوة الجمعية العمومية العادية أو غير العادية إلى الانعقاد وتنفيذ قراراتها .

تشكيل ما يراه من لجان فرعية لتنظيم أعماله على أن يكون من بينها لجنة فنية، ولجنة للمسابقات، ولجنة للمدربين، ولجنة للحكام، ولجنة لفرق القومية، ولجنة للتمويل الذاتي، ويتم اختيار رؤساء اللجان وفقاً لمهام كل لجنة، ويشترط حصول رئيس اللجنة فقط على مؤهل عالي على الأقل، وحصول أعضاء اللجنة على مؤهل متوسط على الأقل .

اعتماد قرارات المكتب التنفيذي واللجنة الفنية وقيقة اللجان الأخرى .

تعيين الكوادر الفنية والإدارية وغيرهم من العاملين بالاتحاد .

تعيين الأجهزة الفنية والإدارية لفرق القومية، وعمل التعاقد معهم .

وضع الخطط الازمة لإعداد الفرق القومية ونظم المسابقات وتطويرها وإعداد الكوادر الفنية وتحديد التجهيزات والمنشآت المطلوبة بهدف الارتقاء بمستوى اللعبة والقدرة على المنافسة عربياً وقارياً ودولياً وأوليمبياً .

اقتراح تعديل لائحة النظام الأساسي للاتحاد والعرض على الجمعية العمومية غير العادية .

إيقاف عضو مجلس إدارة الاتحاد بشكل مؤقت في حالة السلوك غير الرياضي أو التصرف الذي يسعى لمجلس الإدارة لحين العرض على الجمعية العمومية وطبقاً للمادة (٤٣) من هذا النظام .

يعد تقريراً بنشاط المجلس يُعرض على الجمعية العمومية .

لمجلس الإدارة أن يفوض في حدود القانون أية جهات أخرى لتنفيذ مهام لا يستطيع الاتحاد القيام بها .

إنشاء وتكون فروع الاتحاد في محافظات الجمهورية طبقاً للشروط المنصوص عليها في هذا النظام .

إسقاط عضوية الاتحاد العضو بالاتحاد وفقاً للمادة (٥١) من هذا النظام .

(المادة الحادية والخمسون)

إسقاط عضوية الهيئة العضو بالاتحاد :

تقوم الجمعية العمومية بإسقاط العضوية عن أي من الهيئات أعضاء الجمعية

العمومية للاتحاد في الأحوال الآتية :

انسحاب الهيئة من عضوية الاتحاد بناءً على قرار من مجلس إدارتها وفقاً
للمادة (١٦) من هذا النظام .

عدم تسديد الاشتراك السنوي للاتحاد لمدة ثلاثة سنوات متتالية بشرط إخطار الاتحاد
بخطاب مسجل مصحوباً بعلم الوصول ومضي شهر على الأقل من تاريخ ورود الإخطار
للهيئة دون السداد .

فقد أي شرط من شروط العضوية .

مخالفة أحكام هذا النظام ولوائح الاتحاد . ولا يجوز في هذه الحالة إسقاط العضوية
إلا بعد فتح تحقيق فيما نسب إليها من أعمال وإعطاء الفرصة لممثل الهيئة المعنية
لتقديم مبرراته .

الحصول على موافقة (ثلثي) عدد أعضاء الجمعية العمومية الذين لهم حق التصويت
على إسقاط العضوية .

(المادة الثانية والخمسون)

يعمل جميع أعضاء مجلس الإدارة على أساس تطوعى ويتم تطبيق اللوائح المالية عليهم .
لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يتولوا إدارة شئون اللعبة فى الهيئات أعضاء
الاتحاد أو العمل بأجر أو بدون أجر فى تلك الهيئات، كما لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة
أن يشتركوا فى مباريات الاتحاد أو التحكيم فى هذه المباريات .

كذلك لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل فى وزارة الشباب والرياضة .
كذلك يحظر التعاقد بالذات أو بالواسطة بين الاتحاد وأعضاء مجلس الإدارة
والعاملين به أو أقاربهم أو أصهارهم حتى الدرجة الرابعة .

(المادة الثالثة والخمسون)

إذا خلا مركز رئيس مجلس الإدارة يتولى نائب الرئيس اختصاصات الرئيس حتى أول اجتماع مقبل للجمعية العمومية حتى يتم شغل هذا المركز بالانتخاب. وإذا خلا مكان أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة يتم شغل المكان الحالى بالانتخاب فى أول جمعية عمومية، وفي جميع الأحوال يكون شغل المراكز أو الأماكن الحالى للمدة المتبقية لمجلس الإدارة. ويجوز الترشح لمركز رئيس مجلس الإدارة ومركز نائب الرئيس ومركز أمين الصندوق من يشغلون مقاعد العضوية بشرط تقديم استقالتهم قبل الترشح وانعقاد الجمعية العمومية التى تشتمل على بند انتخاب المقعد الحالى، ويجب أن تشتمل الدعوة فى هذه الحالة على بند الانتخاب للمقعد الحالى .

إذا أصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة لا يكفى لانعقاده صحيحاً تؤلف لجنة مؤقتة من أعضاء المجلس الباقين والمدير التنفيذى والمدير المالى تتولى شئون الاتحاد والدعوة لانتخابات تكميلية لمجلس الإدارة فى أول اجتماع جمعية عمومية عادية .

وفي حالة خلو مجلس الإدارة من كافة أعضائه تؤلف لجنة مؤقتة من المدير التنفيذى والمدير المالى للاتحاد تتولى شئون الاتحاد والدعوة لانتخابات مجلس الإدارة فى أول اجتماع جمعية عمومية عادية .

(المادة الرابعة والخمسون)

اختصاصات الرئيس :

يباشر رئيس الاتحاد الاختصاصات الآتية :

رئاسة اجتماعات الجمعيات العمومية ومجلس الإدارة واللجنة الفنية.
تمثيل الاتحاد أمام القضاء وأمام الغير وتمثيل الاتحاد فى الجمعيات العمومية (الإقليمية والقارية والدولية) ويكون هو المتحدث الرسمى باسم الاتحاد أمام جميع وسائل الإعلام ما لم يكلف أحد الأعضاء أو أحد المسؤولين بالاتحاد أو المدير التنفيذى بهذه المهمة.

توقيع جميع العقود والاتفاقات التي تبرم مع الاتحاد وذلك بعد اعتمادها من مجلس الإدارة .

التوقيع مع أمين الصندوق على الشيكات .

التوقيع على مكاتب الاتحاد ذات الطابع الخاص الذي يقرره مجلس الإدارة .

اتخاذ قرارات عاجلة فيما بين إجتماعات مجلس الإدارة لتسهيل الاعمال .

يكون عضواً في وكالة التسويق التي يختارها مجلس إدارة الاتحاد التي تتولى تسويق جميع أنشطة الاتحاد وفقاً لما جاء بالمادة (٧٨) من هذا النظام .

(المادة الخامسة والخمسون)

في حالة غياب الرئيس يحل نائب الرئيس محله، وفي حالة غيابهما يحل أمين الصندوق محلهما .

(المادة السادسة والخمسون)

المكتب التنفيذي و اختصاصاته :

يتكون المكتب التنفيذي للاتحاد من أربعة أشخاص على النحو التالي :

نائب رئيس الاتحاد رئيساً .

أمين الصندوق نائباً للرئيس .

عضوان من أعضاء مجلس الإدارة عضواً .

وي منتخب مجلس الإدارة عضوين على سبيل الاحتياط ليتم الاستعانة بأحدهما أو كلياهما حسب الأحوال لاستكمال التشكيل في حالة غياب الأعضاء الأصليين . وفي حالة غياب رئيس المكتب التنفيذي يحل محله أمين الصندوق، ويحضر المدير التنفيذي ونائبه اجتماعات المكتب دون أن يكون لهما حق التصويت، وتكون اجتماعات المكتب صحيحة بحضور الرئيس أو نائبه وعضوين على الأقل، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، فإذا تساوت الأصوات يرجع المانع الذي منه الرئيس ويتبعين عرض توصيات المكتب التنفيذي على مجلس الإدارة في أول اجتماع له .

ويباشر المكتب التنفيذي الاختصاصات الآتية :

بحث وتحضير الموضوعات قبل عرضها على مجلس الإدارة .

الإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

بحث الموضوعات العاجلة واقتراح ما يراه من توصيات بشأنها، ولا يجوز تنفيذ القرارات التي تتطلب اعتماداً مالياً إلا في حدود القواعد التي تنظمها اللائحة المالية للاتحاد .

اقتراح كل ما يتعلق بشئون العاملين طبقاً للائحة التي يضعها مجلس الإدارة .

(المادة السابعة والخمسون)

اختصاصات أمين الصندوق :

يباشر أمين الصندوق الاختصاصات الآتية :

الإشراف على تحصيل جميع إيرادات الاتحاد .

تنفيذ قرارات مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي المتعلقة بالشئون المالية .

الإشراف على حسابات الاتحاد والاحتفاظ بمستندات الإيرادات والمصروفات بالمكتب الرئيسي للاتحاد المصري لكرة اليد .

إيداع أموال الاتحاد في المصرف الذي يختاره مجلس الإدارة .

إعداد الحساب الختامي والميزانية عن السنة المنتهية ومشروع الميزانية لسنة المقبلة بالاشتراك مع المدير التنفيذي وتقديمه لمجلس الإدارة لاعتماده وإقراره .

التوقيع مع الرئيس على الشيكات ومع المدير التنفيذي على أدون الصرف .

الإشراف على حفظ السجلات المستندات وكل ما يتصل بالعهد، ويكون أمين الصندوق مسؤولاً عن جميع البيانات التي ثبتت في الدفاتر المستندات المالية للاتحاد .

وفي حالة الضرورة أو توقف أمين الصندوق عن ممارسة اختصاصاته بدون مبرر مما يترتب عليه تعطيل أنشطة الاتحاد يقوم مجلس الإدارة باختيار شخص من بين أعضائه للقيام باختصاصات أمين الصندوق بصفة مؤقتة لتسير أمور الاتحاد وحتى عرض الأمر على الجمعية العمومية لاتخاذ القرار باختيار أمين صندوق جديد وفقاً للشروط المذكورة بهذا النظام .

(المادة الثامنة والخمسون)

السكرتارية العامة :

السكرتارية العامة جهاز إداري للاتحاد والهيكل التنظيمي ولوائح هذا الجهاز توضع من قبل مجلس الإدارة .

تحت إشراف المدير التنفيذي تعمل السكرتارية العامة كالتالي :

- (أ) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وللجان العاملة بالاتحاد .
- (ب) إعداد تقارير الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة بالإضافة إلى اللجان الأخرى .
- (ج) تسجيل تقارير الجمعية العمومية واجتماعات مجلس الإدارة .
- (د) المسئولية عن كل المراسلات من وإلى الاتحاد .
- (ه) تجميع وحفظ جميع ملفات الاتحاد .
- (و) الإشراف على العلاقات العامة والإعلام .

(المادة التاسعة والخمسون)

اختصاصات المدير التنفيذي :

يبشر المدير التنفيذي للاتحاد الاختصاصات الآتية :

توجيه الدعوة وعمل الترتيبات اللازمة لاجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمكتب التنفيذي وأية لجان يشكلها مجلس الإدارة وتحرير المحاضر الخاصة بها وتسجيلها في الدفاتر المعدة لذلك .

- الإشراف على جميع أعمال الاتحاد الإدارية وعلى كل ما يتعلق بشئون العاملين .
- إعداد تقارير دورية عن أعمال الاتحاد لعرضها على مجلس الإدارة .
- عرض طلبات الانضمام الجديدة لعضوية الجمعية العمومية على مجلس إدارة الاتحاد بعد استيفائها .
- تحضير مشروع موازنة السنة المالية الجديدة بالاشتراك مع أمين الصندوق .
- عرض الموضوعات التي تتقدم بها الهيئات الأعضاء والفروع على المكتب التنفيذي ومجلس الإدارة وكذلك الموضوعات التي يرى ضرورة عرضها .
- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي .
- تنسيق أعمال اللجان الفرعية التي يشكلها الاتحاد بالتعاون مع مقرر اللجنة الفنية .
- الإشراف على إعداد وحفظ الملفات والسجلات والمستندات .
- التوقيع مع أمين الصندوق على أذون الصرف .
- التوقيع على جميع مكاتب الاتحاد ماعدا المكاتب التي يرى مجلس الإدارة توقيعها من رئيس المجلس .
- متابعة أعمال جميع العاملين بالاتحاد وتقديم تقارير دورية عن عملهم إلى مجلس الإدارة .

(المادة ستون)

لجان إصدار الأحكام :

لجان الفصل في المنازعات :

تعتبر موافقة الجمعية العمومية على هذه اللائحة بثابة قبول آلية فض المنازعات أمام مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري المنصوص عليه في قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ ، ويعين وضع هذا الشرط في استمرارات العضوية والعقود والاتفاقيات التي يبرمها الاتحاد .

يخضع جميع أعضاء الاتحاد من أندية ولاعبين ومسئولي وأجهزة تعاقدية فنية وإدارية وحكام إلى الاختصاص المصري للجناح الاتحاد في أي منازعات متعلقة بلوائح وقواعد الاتحاد المصري لكرة اليد .

يجب على اللجان المختصة بالفصل في المنازعات الالتزام بنصوص النظام الأساسي واللوائح الداخلية للاتحاد .

مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري .

إذا امتنع مجلس إدارة الاتحاد عن تنفيذ أي قرار ملزم يصدره مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري في أي منازعة يكون الاتحاد طرفاً فيها خلال ستين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار، يعتبر مجلس الإدارة منحلاً وتؤلف لجنة مؤقتة من المدير التنفيذي والمدير المالي أو من يقوم بعملهم تتولى شئون الاتحاد وتوجيه الدعوة لانتخابات مجلس إدارة جديد في أول اجتماع جمعية عمومية، دون أن يخل ذلك بحق ذوى الشأن في اللجوء إلى المحكمة الرياضية الدولية .

(المادة الحادية والستون)

محكمة التحكيم الرياضية :

بموجب قوانين (IHF)، أي طعن ضد قرار نهائي وملزم من (IHF) سينظر في محكمة التحكيم الرياضية (CAS) في لوزان، سويسرا .

يجب حل كل النزاعات الداخلية بين الاتحاد المصري لكرة اليد وأعضائه ولاعبيه ومسئولييه عن طريق اللجان المتخصصة داخل الاتحاد، ويكون الطعن على أي قرار نهائي بعد استنفاد جميع الوسائل المتاحة داخل الاتحاد أمام مركز التحكيم الرياضي المصري المعتمد من اللجنة الأولمبية المصرية أو محكمة التحكيم الرياضية المصرية (إن وجدت).
الاتحاد المصري سيضمن التزامه وأعضاءه ولاعبيه ومسئولي ووكلاً المباريات بأى قرار نهائي صدّق عليه من قبل IHF أو محكمة التحكيم الرياضية (CAS) .

(المادة الثانية والستون)

لجان الاتحاد :

لجان الاتحاد المختلفة هي :

اللجنة الفنية .

لجنة الفرق القومية .

اللجنة الرئيسية للمسابقات .

اللجنة العليا للحكام .

اللجنة القانونية .

اللجنة العليا للمدربين والتدريب والإداريين .

لجنة شئون اللاعبين .

اللجنة الإعلامية .

لجنة كرة اليد الشاطئية .

لجنة كرة اليد المصغرة .

اللجنة المالية .

اللجنة الاستشارية للتسويق والتليفزيون .

اللجنة الطبية .

لجنة العلاقات الدولية .

اللجنة الرئيسية للفروع .

لجنة المشروع القومي للعمالقة والموهوبين .

لجنة التطوير الإلكتروني .

لجنة العلاقات العامة .

وكالة التسويق طبقاً للمادة ٧٨ من هذه اللائحة .

لجان المهام الخاصة طبقاً للمادة ٦٤ من هذه اللائحة .

(المادة الثالثة والستون)

اللجنة الفنية:

اللجنة الفنية هي المسئولة عن كل الأمور الفنية الخاصة باللعبة، وتتكون من رئيس وستة أعضاء على الأقل يكون من بينهم رئيس لجنة المدربين ورئيس لجنة الحكام ورئيس لجنة المسابقات ورئيس لجنة الفرق القومية، ويتولى رئيس الاتحاد رئاسة اللجنة الفنية ويتم اختيار مقرر من بين أعضائها، وتقع على المقرر مسؤولية التنسيق والتعاون وتحقيق التنااغم بين جميع اللجان ذات الصفة الفنية وبحيث يكون هو أيضاً بمثابة همزة الوصل بين اللجنة الفنية ومجلس إدارة الاتحاد من جهة وبين اللجنة الفنية والمدير التنفيذي من جهة أخرى وذلك فيما يخص جميع الأمور الفنية للعبة .

وتلتزم اللجنة الفنية بتطبيق كل ما جاء في كتاب الأسس (المنظومة الفنية لإدارة نشاط الاتحاد) .

(المادة الرابعة والستون)

لجان المهام الخاصة:

لمجلس الإدارة أن ينشئ في حالة الضرورة لجاناً معاونة لواجبات خاصة لفترة محددة من الوقت، وللمجلس تعين رئيس اللجنة ونائب الرئيس والأعضاء، ويتم وضع الواجبات الخاصة باللجنة عن طريق مجلس الإدارة، وتتبع اللجنة مجلس الإدارة مباشرة .

(المادة الخامسة والستون)

ت تكون جميع اللجان من رئيس وأربعة أعضاء على الأقل، ويُشترط حصول رئيس أي لجنة من اللجان على مؤهل عالي، أما عضو اللجنة فيُشترط حصوله على مؤهل متوسط على الأقل، ورئيس اللجنة يمثل لجنته أمام مجلس إدارة الاتحاد ويلتزم في عمله بلوائح الاتحاد، وهو مسئول عن محاضر اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع المدير التنفيذي وضمان تنفيذ كل المهام وتقديم تقارير بها للمجلس .

(المادة السادسة والستون)

كل لجنة تنظم مهامها بواسطة لائحة خاصة، وتعتمد هذه اللائحة من قبل مجلس إدارة الاتحاد .

(المادة السابعة والستون)

الضروع:

(أ) المقصود بالفرع هو مجموعة من الهيئات الرياضية التي تنتمي إلى نفس الإقليم الجغرافي والمعترف بها من قبل الاتحاد المصري لكرة اليد .

(ب) يتم الاعتراف بالفرع إذا ما تتوفر لديه على الأقل ثلاثة هيئات أعضاء بالجمعية العمومية للاتحاد.

(ج) يصدر مجلس إدارة الاتحاد قراراً بإنشاء الفرع ويشترط في الهيئات المكونة للفرع أن تكون مشتركة بالنشاط الرسمي للاتحاد عن الموسم السابق ومسددة للاشتراكات السنوية المستحقة، وتحتسب لجنة الفروع الرئيسية بالعمل على الأمور التي تتعلق بالتنمية وتطوير فروع الاتحاد .

(المادة الثامنة والستون)

يدير شئون الفرع مجلس مكون من خمسة أعضاء (رئيس - سكرتير عام - أمين صندوق وعضوين) يتم انتخابهم عن طريق الجمعية العمومية للهيئات المكونة للفرع إذا كان عددها ثلاثة هيئات فأكثر، أما إذا قل عدد الهيئات عن ذلك فلا يشكل الفرع. يتم تشكيل الفرع بمعرفة مجلس إدارة الاتحاد إذا دعت الضرورة لذلك .

يجب أن تتوافر في أعضاء مجلس إدارة الفرع نفس الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس إدارة الاتحاد، ويسرى على أعضاء مجالس الفروع ما يسرى على أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ومدة مجلس إدارة الفرع نفس مدة مجلس إدارة الاتحاد .

يحق لمجلس إدارة الاتحاد بأغلبية الثلثين حل مجلس إدارة الفرع إذا ثبت بعد تحقيق يتم إجراؤه في هذا الشأن مخالفة مجلس الفرع للقانون أو اللوائح أو قرارات الجمعية العمومية للاتحاد أو مجلس إدارة الاتحاد أو الجمعية العمومية للفرع .

(المادة التاسعة والستون)

ت تكون الجمعية العمومية للفرع من الهيئات أعضاء الاتحاد الواقعة في دائرة اختصاص الفرع وطبقاً للأوضاع المقررة لتكوين الجمعية العمومية للاتحاد، ويسرى على الفروع ما يسرى على الاتحاد من إجراءات خاصة بالمندوب أو بعضوية مجلس إدارة الفرع ما عدا الفروع التي يتم تشكيلها بمعرفة مجلس إدارة الاتحاد المصري لكرة اليد .

(المادة السابعة)

تبادر فروع الاتحاد اختصاصاتها في حدود السياسة الفنية والإدارية والمالية التي يضعها مجلس إدارة الاتحاد.

(المادة الحادية والسبعين)

يتبع في الجمعيات العمومية للفروع واجتماعات مجالس إدارة الفروع وقراراتها ذات الإجراءات والقواعد الخاصة بالجمعيات العمومية ومجلس إدارة الاتحاد، وذلك فيما عدا النشر بالصحف لاجتماع الجمعية العمومية، ويقوم مجلس إدارة الاتحاد بالإشراف على الجمعيات العمومية للفروع وتنسيق مواعيدها مع موعد اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد.

(المادة الثانية والسبعين)

يجوز للاتحاد إلغاء الفرع بعد تكوينه أو إدماجه في فرع آخر إذا فقد شرطاً من شروط تكوينه أو أصبح عاجزاً عن أداء رسالته.

رابعاً - الشئون المالية:

(المادة الثالثة والسبعين)

ت تكون الموارد المالية للاتحاد من :

اشتراكات الأعضاء السنوية.

حصيلة إيرادات المباريات والحفلات وعقود الرعاية والإعلانات ونسبة الاتحاد من مقابل البث التليفزيوني للمباريات والأنشطة الرياضية، وحصيلة تسويق اسم الاتحاد أو شعاره أو علمه المعترف به.

الغرامات التي يتم فرضها على الهيئات وأعضاء الاتحاد واللاعبين والأجهزة الإدارية والفنية المشاركة في المسابقات وفقاً لأحكام اللوائح الداخلية للاتحاد.

الإعانات والدعم والمنح المقدمة من جهات و هيئات حكومية وطنية أو من الاتحاد الدولي لكرة اليد.

الtributes والهبات والوصايا التي يقبلها مجلس الإدارة في ضوء ما ورد بهذا النظام.

اشتراكات المسابقات المختلفة التي ينظمها الاتحاد.

حصيلة إيرادات دراسات المدربين ودراسات الإداريين ودراسات الحكم والمؤتمرات.

أية إيرادات أخرى بشرط موافقة الجهة الإدارية المختصة.

تبدأ السنة المالية للاتحاد من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي.

(المادة الرابعة والسبعون)

يجب أن يكون للاتحاد ميزانية سنوية عمومية وحسابات ختامية تتضمن إيراداته ومصروفاته، فإذا جاوزت الإيرادات والمصروفات خمسمائة جنيه سنويًا وجوب عرض الحساب الختامي على مراقب حسابات تنتخبه الجمعية العمومية من المحاسبين المعتمدين بالجدول والمقيمين بالمحافظة التي بها مقر الاتحاد وتحدد مكافأته ومكافأة المدير التنفيذي، بحيث لا تتجاوز المكافأة لكل منها الحد الأقصى الذي تقرره الجمعية العمومية.

(المادة الخامسة والسبعون)

الخصائص مراقب الحسابات :

يباشر مراقب الحسابات الاختصاصات الآتية :

مراجعة حسابات الاتحاد أولاً بأول وفحص مستنداته والتأكد من مطابقتها لأحكام اللائحة المالية.

مراجعة تطبيق بنود الميزانية ورفع ما يراه من ملاحظات لمجلس الإدارة للعمل على تلافيها، وفي حالة الإخفاق في القيام بذلك يقوم مراقب الحسابات بإخطار الجهة الإدارية المختصة والجهاز المركزي للمحاسبات بتقرير في هذا الشأن، وفي حالة تفاسع مراقب الحسابات عن تقديم تقرير بتلك المخالفات يعتبر مشاركاً لمجلس الإدارة في المسئولية عن تلك المخالفات التي ثبتت في حق مجلس الإدارة وامتنع عن الإبلاغ عنها، كما يجوز للجهة الإدارية المختصة والجهاز المركزي للمحاسبات الاعتراض على إعادة ترشيحه فترة تالية للاتحاد نفسه أو أي هيئة رياضية أخرى.

مراجعة قيود المصروفات المالية بالدفاتر الخاصة بها والإشراف عليها مع أمين الصندوق.

مراجعة الحساب الختامي للاتحاد وعرضه على مجلس الإدارة مشفوعاً بتقرير مدعى بالمستندات المؤيدة.

تقديم تقرير سنوي للجمعية العمومية عن حالة الاتحاد المالية، ويدعى مراقب الحسابات لحضور اجتماعات الجمعية العمومية وله المشاركة في المناقشات، كما يجوز دعوته لحضور اجتماع مجلس الإدارة دون أن يكون له حق التصويت.

(المادة السادسة والسبعون)

إذا خلا مركز مراقب الحسابات أو امتنع عن مباشرة اختصاصاته - وبعد إخطار الجهة الإدارية المختصة يختار مجلس الإدارة من يحل محله، على أن يعرض ذلك على أول جمعية عمومية لاقراره .

(المادة السابعة والسبعون)

على الاتحاد أن ينفق أمواله فيما يحقق أغراضه وله أن يستغل فائض إيراداته واستثمار جزء من أمواله الثابتة أو المنقولة لضمان مورد ثابت في أعمال محققة الربح على ألا يؤثر ذلك في نشاطه، ولا يجوز للاتحاد الدخول في مراهنات أو في مضاربات مالية . ولا يجوز للاتحاد أن يتلقى أموالاً من أشخاص أو هيئات مقرها خارج الجمهورية أو أن يحول شيئاً من أمواله لهؤلاء الأشخاص أو لهذه الهيئات إلا بإذن من الجهة الإدارية المختصة، وذلك فيما عدا المبالغ الخاصة بقيمة الاشتراكات الخارجية وثمن الكتب والمجلات العلمية والفنية والرياضية وغيرها مما يتصل بنشاطه . ويجوز للاتحاد أن يقوم بإنشاء مبانٍ أو ملاعب أو صالات أو تكملة الموجودة منها أو إقامة أي منشآت أخرى .

(المادة الثامنة والسبعون)

وكالة التسويق بالاتحاد المصري لكرة اليد :

يقوم مجلس إدارة الاتحاد المصري لكرة اليد باختيار وكالة تسويق أو أكثر تتولى تسويق جميع أنشطة الاتحاد .

يتم تشكيل لجنة مشتركة بين الاتحاد والوكالة الإعلانية المسند إليها تسويق الأنشطة على أن يمثل الاتحاد في عضوية هذه اللجنة رئيس الاتحاد وأمين الصندوق كممثلين للاتحاد والهيئات أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد .

يزول منصب عضوية لجنة التسويق عن رئيس الاتحاد وأمين الصندوق تلقائياً في حالة استقالة أحدهما أو كليهما من الاتحاد المصري لكرة اليد .

تخضع وكالة التسويق بالاتحاد المصري لكرة اليد لنفس لوائح مراقبة الحسابات بالاتحاد المصري لكرة اليد، وتمثل اختصاصاتها في إعداد ملفات تسويق جميع أنشطة الاتحاد ودراسة العقوبة والاتفاقيات الخاصة بالاتحاد قبل عرضها على مجلس إدارة الاتحاد للموافقة .

خامساً - المسابقات المحلية :

(المادة التاسعة والسبعون)

الاتحاد ينظم وينسق المسابقات الرسمية التالية التي تقع ضمن نطاق الجمهورية :

مسابقات الدوري للذكور والإثاث .

مسابقات الكؤوس للذكور والإثاث .

مسابقات المراحل السنوية والأعمار المختلفة بما فيها كرة اليد المصغرة .

كرة اليد الشاطئية .

أية مسابقات أخرى يرى الاتحاد تنظيمها .

هذه المسابقات تجرى بموجب قواعد الاتحاد المصري لكرة اليد المذكورة في كتاب الأسس السنوي المعتمد من قبل مجلس إدارة الاتحاد وأيضاً طبقاً لقواعد اللعبة الدولية .

الوكلاء الرياضيون :

نظراً لقيام الاتحاد بتنظيم مسابقة الدوري العام (للمحترفين) وهي أعلى درجة في مسابقات الاتحاد؛ لذا يجب على الاتحاد تطبيق قواعد اختيار واعتماد الوكلاء الرياضيين طبقاً لما يلى :

يجب أن يحصل الوكيل الرياضي على موافقة الاتحاد ويحصل على رخصة لزاولة نشاط وكيل رياضي .

يلتزم الاتحاد بمهام مراقبة الوكلاء الرياضيين .

يمتنع عن ممارسة مهنة الوكيل الرياضي كل شخص صدر في حقه حكم بعقوبة جنائية أو جنحة في جريمة مخلة بالشرف والإمانة .

لا يجوز لأى شخص يمارس مهنة الوكيل الرياضي أن يكون عضواً بلجنة من لجان الاتحاد .

لا يجوز لأى شخص يمارس مهنة الوكيل الرياضي العمل لدى أى هيئة رياضية بأجر أو بدون أجر .

يلتزم الاتحاد بنشر كشف بأسماء الوكلاء الرياضيين المعتمدين لديه سنوياً .

سادساً - المباريات والمسابقات الدولية :

(المادة الثمانون)

المباريات والمسابقات الدولية :

الاتحاد الدولي لكرة اليد (IHF) فقط له الحق في تنظيم المباريات والمسابقات الدولية بين فرق الاتحادات وبين فرق الأندية، وللاتحاد المصري لكرة اليد بشكل مستقل حق تنظيم المباريات مع احترام جميع لوائح الاتحاد الدولي لكرة اليد .

لابد أن يمثل الاتحاد المصري لكرة اليد إلى تقويم المباريات الدولية المحدد من قبل الاتحاد الأفريقي لكرة اليد والاتحاد الدولي لكرة اليد .

(المادة الحادية والثمانون)

الاتصالات :

الاتحاد المصري لن يلعب المباريات أو يقوم بأى اتصالات رياضية بالاتحادات التي ليست أعضاء بالاتحاد الدولي لكرة اليد (IHF) أو التي صدر قرار بإيقافها من الاتحاد الدولي لكرة اليد .

سابعاً - أحكام عامة :

(المادة الثانية والثمانون)

الظروف الطارئة والقهرية والأمور غير المنصوص عليها في لائحة النظام الأساسي :

يكون الحق في إصدار أية قرارات في أمور غير منصوص عليها في تشريعات الاتحاد المصري لكرة اليد من اختصاص الجمعية العمومية غير العادلة للاتحاد وفقاً لاختصاصاتها الواردة بالمادة ٣٤ من أحكام هذه اللائحة، أما في حالة القوة القاهرة التي لا تحتمل التأخير فيكون مجلس إدارة الاتحاد الحق في إصدار أية قرارات نهائية بشأنها وفقاً لأحكام وتشريعات الاتحاد الدولي لكرة اليد والقوانين المصرية المعول بها .

(المادة الثالثة والثمانون)

تفسير مواد لوائح الاتحاد :

يختص مجلس إدارة الاتحاد المصري لكرة اليد دون غيره بتفسير أي من مواد هذه اللائحة في حال الخلاف على تفسيرها .

(المادة الرابعة والثمانون)

هذه اللائحة تم اعتمادها من قبل الجمعية العمومية الخاصة للاتحاد المصري لكرة اليد بجلستها المنعقدة يوم الجمعة الموافق ٢٠١٧/٨/٢٥ ، ويتم إعتمادها من اللجنة الأوليمبية المصرية ويبدا العمل بجميع مواد اللائحة في اليوم التالي لنشرها في جريدة الواقع المصرية ، وتعتمد اللائحة على جميع الهيئات أعضاء الاتحاد المصري لكرة اليد للعمل بموجبها ، ويخطر الاتحاد المصري كل من الاتحاد الدولي لكرة اليد والجهاز الإداري واللجنة الأوليمبية المصرية بذلك .

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عماد فوزي فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٧

١٣٠٨ - ٢٠١٧/٩/١٧ - ٢٥٢٤٦